



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ميسان كلية القانون  
للدراسة الصباحية

# اندماج الشركات

بحث تقدم به الطالب

حمزة موحان عبد الرضا

وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في  
القانون

بإشراف الأستاذ

م. د. حسنين ضياء نوري الموسوي

٢٠١٦م

١٤٣٧هـ

المقدمة

## الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين اما بعد.

فيعتبر موضوع اندماج الشركات من المواضيع المهمة في اوساط الشركات التجارية ، فتطور النشاط الاقتصادي واعتدام المنافسة التجارية الذي شهدته مناطق العالم المختلفة في السنين الاخيرة، وظهرت الشركات الكبيرة العابرة للقارات ، والتنافس فيما بينها ، وتركز رؤوس الاموال ، كل ذلك ادى الى ترسيخ فكرة الاندماج كحاجة قد تلجأ اليها كثير من الشركات ذات النشاط المتشابه او المتكامل، وذلك لأسباب مختلفة سواء اكانت خفض النفقات والتكاليف ام الحد من المنافسة ، ام زيادة الانتاج والجوده .

وقد كان هذه الحاجة للاندماج والرغبة الكبيرة للشركات في ممارسته دافعا للاهتمام بأيجاد التنظيم القانوني لعمليات الاندماج .

ومحاولة منا للإجابة على بعض الاشكالات البحث من خلال الاجابة على بعض الاسئلة منها ماهو تعريف الاندماج ؟ وما هي الطبيعة القانونية للاندماج وما هي صورته ؟ كذلك ماهي شروط الاندماج والاثار المترتبة على عملية الاندماج ؟ .

حيث سوف نقسم هذه الدراسة الى مبحثين المبحث الاول يتناول ماهية الاندماج وكذلك نقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب المطلب الاول تعريف الاندماج المطلب الثاني الطبيعة القانونية للاندماج المطلب الثالث صور الاندماج اما المبحث الثاني سوف نتناول فيه احكام الاندماج ونقسمة الى مطلبين المطلب الاول يتناول شروط الاندماج والمطلب الثاني اثار الاندماج .

## الخاتمة

بعد ان انتهينا من كتابة هذا البحث نعرض في هذه الخاتمة خلاصة ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات

## النتائج

اولاً : من خلال دراستنا لموضوع اندماج شركات وجدنا هنالك خلاف فقهي في تعريف الاندماج حيث نرى ان يعرف الاندماج كالاتي (عقد تضم بمقتضاه شركة او اكثر الى شركة اخرى ، فتزول الشخصية المعنوية وتنتقل اصولها وخصومها الى الشركة الجديدة

ثانياً : كذلك وجدنا هنالك خلاف في تحديد الطبيعة القانونية بأندماج حيث نرى ان الاندماج هو انقضاء مبتسر للشركة مع استمرار مشروعها الاقتصادي

## التوصيات

اولاً : نقترح تعديل قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وخاصة الاحكام الخاصة بالاندماج بالمواد ١٤٨-١٥٢ مع ما ينسجم مع التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم

ثانياً : من خلال دراستنا ودنا ان المشرع العراقي قد القى الفقرة رابعاً من المادة ١٤٩ حيث كان يشترط في هذه الفقرة ان لا يؤدي الدمج الى ترتيب آثار اقتصادية مخالفة لخطة التنمية والقرارات التخطيطية في حين ان التعديل الذي صدر قد القى هذه الفقرة امر غير جيد في حين قد يؤدي الدمج الى خلق حالة من الاحتكارات والاهداف الضارة بالمصلحة العامة.